

# مبادرة تشريعية تحيي السجل حول القانون الانتخابي في تونس

## توجس من إرساء نظام انتخابي جديد يؤسس للإقصاء السياسي



استقبلت أطراف سياسية تونسية الدعوة إلى حوار وطني يعالج الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد، بالدعوة إلى التوافق حول مبادرة تشريعية من أجل تغيير القانون الانتخابي، في خطوة تحيي الجدل الذي ما أن يهدأ حتى يعود إلى الواجهة بقوة بسبب حساسية الموضوع، حيث تحاول هذه الأطراف المساس بجوانب مهمة في القانون على غرار العتبة الانتخابية ما ترى فيه أطراف أخرى مساعي لتكريس قانون انتخابي على المقاس يؤسس للإقصاء.

صغير الحيدري

لكن هناك مسائل يمكن تأجيلها وهناك من يعتبر أن هناك عناصر لا بد من الاتفاق من أجل تعديلها.

والدعوات لتعديل القانون الانتخابي ليست وليدة اللحظة في تونس حيث ما انفكت مكونات المشهد السياسي تعرف على عيوب هذا القانون لاسيما أنه أفرز مشهرا سياسيا مشتتا.

وفي وقت سابق نجح رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد في تعديل القانون، وذلك بعد أن قدم مبادرة تشريعية عبر كتلته في البرلمان التي انشقت عن حزب نداء تونس، لكن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي رفض أنذاك ختم القانون بصيغته الجديدة بحجة أنه يؤسس للإقصاء.

ويبدو أن فرص تمرير هذه المبادرة في ظرف الراهن ضئيلة رغم التفاؤل الذي يبديه الواقفون وراءها نظرا للانقسام الذي يعرفه البرلمان الحالي. ويتطلب تمرير التعديلات تصويت 109 نواب لصالحها.

وقال الناصفي في تصريحه لـ"العرب" إن "هناك مجموعة من المقترحات مستطوق مشاورات بشأن تبنيها، من بين هذه المقترحات شروط الترشح في الانتخابات لأنه بالقانون الانتخابي الحالي أي كان من حقه أن يترشح ويصبح مشرعا ولو كانت لديه سوابق قضائية".

وتابع "أما المقترح الثاني فيخص مسألة تمويل الحملات الانتخابية لأن القانون الحالي لا يتعرض لأحكام واضحة في هذا الصدد وراينا تبعات ذلك

في تصريح لـ"العرب" إن هناك قناعة في تونس وشبه إجماع على ضرورة تعديل القانون الانتخابي "لكن الاختلاف في التعديلات والأحكام التي لا بد من تعديلها". وأوضح أن "هناك من يضع بعض الأولويات التي لا بد منها في المرحلة الحالية،

محاولة للإصلاح السياسي أم تمهيد لإقصاء جديد



حسونة الناصفي أيمن العلوي

هناك شبه إجماع في تونس على ضرورة تعديل القانون الانتخابي

تعددية على المحك

مثلا تتعامل معها هذه القوى وفي مقدمتها حركة النهضة (الإسلامية) ومن يعتبرون أنفسهم اليوم قوى صاعدة كورقة تهديد... هم بروجون لأن بالترفع في نسبة العتبة سيحسمون مسألة التشنت البرلمان لصالح قوة سياسية معينة وهو ما لا يراعي البعد الديمقراطي والتمثيل الحقيقي لسيادة الشعب".

ويشدد العلوي، وهو برلماني سابق، على أن أي تعديل في ظل هذا المشهد السياسي قد يؤسس "للإقصاء"، خاصة أن "العتبة الانتخابية من أدوات هذه القوى السياسية لاستبعاد بعض الأطراف السياسية. هناك من يحاول استغلال الأزمة الاجتماعية والسياسية لتثبيت عملية انتخابية فاسدة عفتها المال الفاسد".

وبالنسبة للناصفي فإن العتبة يمكن التوافق حولها في حدود الـ3 في المئة. والعتبة الانتخابية هي الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل أي حزب ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها.

وقال الناطق باسم حزب الديمقراطيين الوطنيين الموحد، أيمن العلوي، إن "القوى المشكلة للبرلمان اليوم تتعامل مع القانون الانتخابي كما بقية الملفات الحساسة من وجهة النظر الضيقة. القانون الانتخابي وفقا لمقاربتنا يجب أن يتعلق بمدى شفافية العملية الانتخابية والتعبير عن سيادة الشعب وممارسته لهذه العملية".

وأوضح العلوي في تصريح لـ"العرب" أن "مسألة العتبة الانتخابية

علاوة على ضرورة تعديل قانون هيئة الانتخابات".

وأكد الناصفي أنه "سيتم تنظيم يوم برلماني لدراسة هذه المقترحات ونحاول الوصول إلى توافقات لضمان الغالبية المطلقة (109) في البرلمان لتمرير هذه المبادرة".

وتتخوف أوساط تونسية من أن يؤدي أي تغيير للقانون الانتخابي دون الوصول إلى توافقات لازمة حوله إلى التأسيس للإقصاء، لاسيما عندما يتم التطرق إلى العتبة التي حاولت أطراف سياسية سابقا على غرار حركة النهضة الإسلامية الترفيع فيها إلى 5 في المئة من أجل دخول البرلمان.

وعارضت قوى سياسية في مارس الماضي هذه الخطوة باعتبار أنها "تؤسس لإقصاء الأحزاب الصغيرة".

على مستوى النقاضي والتقارير التي أصدرتها محكمة المحاسبات والتي بقيت مجرد تقارير دون أن تنعكس على المشهد البرلماني الحالي رغم أن التجاوزات واضحة في تقرير المحكمة الأخير".

وأضاف البرلماني التونسي "إلى جانب مسألة العتبة والتي طرحت في وقت سابق لكن لم يحدث توافق بشأنه (...) يطبيعة الحال القانون الانتخابي ليس بمعزل عن قانون الدوائر الانتخابية

لترفع عدد الدوائر دون الترفيع في عدد أعضاء البرلمان، مثلا؛ اليوم هناك دائرة تنتخب 7 أعضاء يصبح عدد أعضائها 2 أو 3 مع الترفيع في عدد الدوائر،

## تركيا تمدد مهمة المرتزقة السوريين في ليبيا

مكان يفرون إليه، سيكونون هدفا مشروعا في حال وقوع أي هجوم على القوات التركية".

وجاءت تصريحات أكار بعد أن دعا المشير حفتر في خطابه بمناسبة إحياء ذكرى استقلال ليبيا الـ69 إلى "طرد المحتل التركي"، مشددا على أنه "لا سلام في ظل وجود المستعمر على أرضنا".

ودعوة حفتر لا يمكن أن تكون بمعزل عن التحركات التركية التي تكاد تبدد آمال التوصل إلى تسوية في ليبيا، خاصة بعد أن مدد البرلمان التركي الأسبوع الماضي مهام القوات التركية في غرب ليبيا إلى 18 شهرا لتخرق بذلك أنقرة مرة أخرى اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق اللجنة العسكرية 5+5 اللذين ينصان على ضرورة إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد.

وهذه خطوة مهمة تمهد لإجراء انتخابات عامة في ديسمبر من عام 2021، لكن الاستفتاءات التركية التي شملت تحريك أسطولها الحربي قرب سرت - بالترزامن مع استمرار تكديس الأسلحة في الغرب الليبي - تمثل محاولة لجر الجيش نحو مربع الاقتتال مجددا رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإرساء الاستقرار في البلاد.

وتقول أنقرة على تعثر الحوار السياسي الليبي لحماية مصالحها من خلال بقاء حليفها فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق التي تعد واجهة الإسلاميين هناك، على رأس السلطة التنفيذية.

وتخشى تركيا أن يتم إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المخيرة للجدل والتي وقعها مع السراج وعارضتها قوى إقليمية ودولية على غرار فرنسا ومصر واليونان.

طرابلس - يعزز إيقاف تركيا لعملية عودة المرتزقة الذين أرسلتهم للقتال في ليبيا الشكوك حيال نية أنقرة عرقلة جهود التسوية في البلاد، لاسيما أنها مدت مؤخرا مهمة قواتها في طرابلس إلى 18 شهرا، علاوة على استفتاءات أخرى تقوم بها أنقرة لتقويض العملية السياسية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن أنقرة أوقفت عملية إعادة المرتزقة منذ 43 يوما، وتحديدًا منذ منتصف شهر نوفمبر الماضي.

وأضاف المرصد في تقرير نشره الاثنين أن "تركيا ما زالت تتمسك ببقاء نحو 8000 مرتزق في ليبيا، رغم توقف المعارك بين طرفي الصراع وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار".

وأوضح أن "تعداد المرتزقة الذين ذهبوا إلى الأراضي الليبية حتى الآن بلغ نحو 18 ألف مرتزق، من بينهم 350 طفلا دون سن الـ18، عاد منهم نحو 10750 إلى سوريا، بعد انتهاء عقودهم وأخذ مستحقاتهم المالية".

ويأتي ذلك في وقت تتعاضد فيه المخاوف من أجناس تركيا في ليبيا لاسيما بعد زيارة وزير دفاعها، خلوصي أكار، إلى طرابلس الأسبوع الماضي. واطلق أكار تصريحات استفزازية بهدف استدراج الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر إلى مواجهة جديدة بعد فشل الاستفتاءات الماضية في تقويض العملية السياسية الجارية في ليبيا.

وقال أكار موجها كلامه إلى قائد الجيش "ستتال الرد المناسب في الوقت المناسب (...) وإذا كنت تفهم فتذكر من هي تركيا".

وتابع أكار في تصريحاته "يجب أن يعلم حفتر وانصاره أنهم لن يكون أمامهم

## الغموض يكتنف مصير موازنة الجزائر بسبب استمرار غياب تبون

وفيما أوحى رئيس السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات محمد شرقي، إلى دخول الدستور الجديد المستفتى عليه في الفاتح من نوفمبر الماضي، حيز التنفيذ رغم انتهاء المهلة التي يستوجبها أيضا الدستور لتصديق رئيس الجمهورية على الوثيقة الجديدة (50 يوما من تاريخ الاستفتاء)، وذلك من خلال التعبير عن "استعداد الهيئة لمراجعة قانون الانتخابات وتنظيمها امتثالا لتوجيهها الرئيس في كلمته الأخيرة".

وهو الأمر الذي تبنته أيضا الخبرة في القانون الدستوري وعضو لجنة الحوار سابقا فتحي بن عبو، في تصريح لها حول "عدم وجوبية أو ضرورة تصديق رئيس الجمهورية على الدستور الجديد ليكون قابلا للدخول حيز التنفيذ"، وذلك من أجل رفع الحرج عن تبون، لكن مسألة الموازنة ستكون سابقة في تاريخ البلاد، وتطرح إشكالات كبيرة في تسيير وإنفاق المال العام خلال العام الجديد.

وقد سبق للبلاد أن عاشت سيناريو مماثل مع الرئيس المنتحى عبدالعزيز بوتفليقة، خلال السنوات الماضية بسبب الظروف الصحية المانعة أداء مهامه، لكن محيطه كان يصر في كل مرة على إحضاره إلى مجلس الوزراء وإظهاره أمام الرأي العام، تقاديا لأي جدل حول المآزق الدستوري المذكور.

ومنتد الكلمة التي وجهها تبون للرأي العام المحلي والدولي، لم يصدر عن رئاسة الجمهورية أي تفاصيل جديدة، رغم أن اقتراب العام الجاري من نهايته يعيد طرح الغياب من جديد، خاصة وأنه يتصل باستحقاق دستوري هام في مسار

إلا أن تواصل غيابه لأسابيع بعد تشديده على أنه "ساعود بعد أسبوع أو اثنين أو ثلاثة أسابيع"، كثف الغموض على مستقبل البلاد، خاصة وأن قانون الموازنة العامة لن يدخل حيز التنفيذ قبل تصديق رئيس الجمهورية عليه قبل نهاية العام، بموجب دستور البلاد.

وبالرغم من أن الرجل وجه رسائل استمراره في السلطة و قدرته على أداء مهامه الدستورية من خلال الكلمة التي وجهها للرأي العام منتصف هذا الشهر، إلا أن إمكانية غيابه وعدم التصديق على القانون المذكور، سيضع مؤسسات الدولة في مآزق دستوري غير مسبوق، الأمر الذي سيعزز الجدل القائم حول الشغور الرئاسي في البلاد.

ورغم أن ظهور تبون، في الـ13 من ديسمبر الجاري، في تسجيل صوتي، بث على حسابه الخاص في تويتر، دون وسائل الإعلام الحكومية، قد خفف من وطأة الجدل المثار حول وضعه الصحي،

صابر بليدي

الجزائر - تسود حالة من الترقب في الجزائر، تحسبا لعودة الرئيس عبدالمجيد تبون، إلى قصر المرادية، قبل نهاية العام الجاري، من أجل الوفاء بمهامه الدستورية، وعلى رأسها قانون الموازنة العامة، الذي يستوجب تصديق الرئيس بموجب دستور البلاد، إلى جانب العديد من الملفات الأخرى التي تنتظر عودته.

ويعتقد أن ظهور تبون، في الـ13 من ديسمبر الجاري، في تسجيل صوتي، بث على حسابه الخاص في تويتر، دون وسائل الإعلام الحكومية، قد خفف من وطأة الجدل المثار حول وضعه الصحي،

ويعتقد أن ظهور تبون، في الـ13 من ديسمبر الجاري، في تسجيل صوتي، بث على حسابه الخاص في تويتر، دون وسائل الإعلام الحكومية، قد خفف من وطأة الجدل المثار حول وضعه الصحي،



غياب يعزز الجدل حول إمكانية حدوث شغور رئاسي